

عنوان المداخلة: الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية: التحديات وآفاق الإصلاح.

عنوان الملتقى: الجماعات المحلية في الوطن العربي (الرهانات والتحديات)

محور المداخلة: إشكالات الجماعات المحلية في الوطن العربي.

الاسم واللقب: الهادي دوش **الاسم واللقب:** محمد المرتاجي سعيداوي

الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي **الدرجة العلمية:** طالب دكتوراه

الجامعة: جامعة الوادي-الجزائر **الجامعة:** جامعة الوادي-الجزائر

البريد الإلكتروني: douchan19@gmail.com **البريد الإلكتروني:** saidaoui10adrar@gmail.com

الملخص:

تحظى الجماعات المحلية في الوقت الراهن باهتمام متزايد من قبل مختلف دول العالم، وهذا نظرا للأدوار المحورية التي تضطلع بها في الجوانب التنموية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتعد المملكة العربية السعودية من بين الدول التي قطعت أشوط مهمة في مجال التحول من مركزية الإدارة نحو اللامركزية الإدارية، فرغم أن نظام الجماعات المحلية المطبق في المملكة العربية السعودية هو نظام ذو طابع خاص متوافق مع خصوصية نظام الحكم الملكي في الدولة، والذي افرزته الظروف التاريخية التي مر بها المملكة منذ تأسيسها، إلا أنه يعتبر من النماذج الفريدة التي يمكن الاستفادة منها في مجال التنظيم الإداري لوحدات الإدارة المحلية، حيث تقوم الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية على مستويين هما: نظام المناطق والبلديات، ويفرز هذا النظام مجموعة من الإشكالات خاصة تلك المتعلقة منها بالتنوع في الاختصاصات بين السلطة المركزية والجماعات المحلية، فبرغم من وجود مجالس محلية تتولى إدارة الشأن المحلي والمتمثلة في مجالس المناطق والمجالس المحلية والبلدية، إلا أن اختصاصات هذه المجالس ضيقة ومحدودة وتقتصر مهامها على تقديم المشورة للهيئات والوحدات الإدارية المركزية التي تحظى بصلاحيات واسعة ومتنوعة، وهو ما يتطلب إعادة النظر في توزيع الصلاحيات بين هذه المجالس لتحقيق التناسق والانسجام في بنية نظام الإدارة المحلية، بما يسهم في تفعيل الحقيقي لأدوار الجماعات المحلية في إدارة الشأن المحلي.

الكلمات المفتاحية: تنظيم الإدارة المحلية، المملكة العربية السعودية، نظام المناطق، مجالس

المناطق، المجالس المحلية، المجالس البلدية

ABSTRACT:

The topic of local governance has received increasing attention in recent years from various countries around the world. Because of the roles and functions of decentralized administrative units in the developmental, political, social and cultural aspects, Saudi Arabia was among the countries that made significant strides in the transition from centralization to decentralization. Although the local administration system applied in Saudi Arabia is consistent with the specificity of the state monarchy, it is one of the unique models that can be used in the management of local administration units, the local administration in Saudi Arabia is based on district councils, local councils and municipal councils that combine elections and appointments. Saudi Arabia's local administration system suffers from a range of imbalances, particularly those related to conflicting competencies between central authority and local administration. Although there are local councils administering local affairs, namely provincial, local and municipal councils, their powers are narrow and limited and their functions are limited to advising central administrative bodies and units with broad and diverse powers.

Keywords: Local Administration Organization, Saudi Arabia, District System, District Councils, Local Councils, Municipal Councils.

مقدمة:

ساهمت التطورات المتلاحقة التي شهدتها وظائف الدولة عبر المحطات المختلفة في إعادة صياغة أساليب الحكم والإدارة، فبعد أن كان دور الدولة مقتصر على توفير الأمن- الدولة الحارسة- تطور هذا الدور وتوسع ليشمل وظائف أخرى أخذت الدولة على عاتقها الوفاء بها لمجتمعاتها، ومع مرور الزمن وتزايد مسؤوليات الدولة أصبح من الضروري البحث عن أساليب بديلة للإدارة والحكم يشارك من خلالها المواطن المحلي في إدارة شؤونه المحلية بنفسه، عن

طريق هيئات ووحدات إدارية تنشأ على مستوى الأقاليم، تتولى مهمة تلبية حاجات المجتمع والتمثلة في الإدارة المحلية.

على غرار دول العالم تعتمد المملكة العربية السعودية على أسلوب اللامركزية الإدارية في تسيير الشؤون المحلية، وقد مر نظام الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية بعدة مراحل ساهمت في تكونه بالشكل الذي هو عليه الآن، ويقوم هذا النظام الإداري اللامركزي على مستويين للإدارة المحلية وهما نظام المناطق والبلديات، إذ لكل منهما مجلس خاص يجمع بين الانتخاب التعيين يتولى مهمة التداول في الشؤون والقضايا المحلية.

وفي ظل التطورات الكبيرة التي يشهدها علم الإدارة في الوقت الراهن فإنه من المهم الاستفادة من هذه التطورات في تحديث نظم الإدارة المحلية، ومعالجة الإشكالات التي تحد من فاعليتها، لذلك سعت المملكة العربية السعودية لإصلاح مكامن الضعف والخلل في النظام الإداري المحلي، وذلك من خلال إقرار جملة من التشريعات والقوانين التي تعزز من دور الإدارة المحلية في تلبية حاجات السكان المحليين، ورغم هذه الإصلاحات المحورية إلا أن تنظيم الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية ظل يعاني من بعض الاختلالات التي تؤثر على أداء الإدارة المحلية لأدوارها التنموية.

الإشكالية: ماهي أهم التحديات التي تواجه الإدارة المحلية بالمملكة العربية السعودية، وكيف يمكن تجاوزها؟

التساؤلات:

- ما طبيعة العلاقة بين الإدارة المحلية والسلطة المركزية في المملكة العربية السعودية؟

- هل تتمتع الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية باختصاصات واسعة في إدارة شؤون المجتمع المحلي؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة لتسليط الضوء على تنظيم الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية والتعرف على أهم التحديات التي تواجهها، واستعراض بعض المقترحات والآليات لتجاوزها، بما يسهم في تعزيز أدوار الإدارة المحلية في تنمية المجتمع المحلي.

المبحث الأول: الجوانب النظرية للإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية

يستدعى منا البحث في مشكلات الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية وآفاق إصلاحها لقاء نظرة سريعة على تطور الإدارة المحلية في المملكة، والتعرف على الأسلوب المعتمد في تنظيم وحداتها.

المطلب الأول: تطور الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية

إن التأسيس لنظام الإدارة المحلية في أي دولة يمر بمجموعة من المراحل والتي تساهم في بلورته وتشكله كنظام لامركزي قائم على أساس الاستقلال الإداري والمالي والتنظيمي، فنظام الإدارة المحلية المطبق في المملكة العربية السعودية حالياً هو نتاج لسيرورة من الإصلاحات الإدارية والتي هي ليست بمعزل عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها المملكة.

في المراحل الأولى لتأسيس نظام الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية انصب كل التركيز على تثبيت دعائم المركزية الإدارية، وذلك لما في هذا الأسلوب من مزايا للدول المستقلة حديثاً، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على وحدة الدولة واستقرارها تمهيداً لتشكيل بنائها السياسي والإداري، غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً فنظراً لصعوبة التواصل بين السلطة المركزية في العاصمة (الرياض) والسلطات المحلية بسبب شساعة مساحة المملكة العربية السعودية وتباعد أطرافها وضعف تقنيات الاتصال آنذاك، اقتنعت السلطة المركزية في ذلك الوقت بقيادة الملك عبد العزيز المؤسس بأنه من الصعب تسيير شؤون المملكة بالأسلوب المركزي الإداري، وأن التوجه نحو خيار اللامركزية الإدارية هو أمر ضروري يفرضه الواقع¹.

شكل صدور نظام الأمراء والمجالس الإدارية في سنة -1359هـ/1940م- النواة الأولى للتنظيم الإداري المحلي في المملكة العربية السعودية، حيث يعد النظام الأول الموحد الذي شمل تطبيقه جميع المقاطعات السعودية، وقسمت بموجبه المملكة لتسع مناطق يشرف على إدارتها أمير يحمل صفة الوزير، ينوب عن السلطة المركزية في إدارة شؤون المنطقة، وفي سنة

¹ عدنان بن عبد الله الشبيحة، الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية: الوضع الراهن ونموذج مقترح*، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الرابع والعشرون، العلوم الإدارية- (1)، 2012، ص ص 94، 95.

1370هـ/1951م أعيد تأسيس وزارة الداخلية وتم ربط معظم الإمارات بها باستثناء بعض الإمارات التي بقيت تابعة للديوان الملكي لغاية صدور أمر ملكي لأمرء المناطق في سنة 1380هـ يقضي بتبعيتهم لوزارة الداخلية².

وبالموازات مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها المملكة في السبعينيات من ارتفاع كبير في أسعار البترول وعائداتها، وانعكس ذلك بشكل ايجابي على مجال الخدمات العامة، الأمر الذي دفع الدولة لاستحداث وزارة خاصة تعنى بالإشراف على الشؤون البلدية والقروية، وكان ذلك في سنة 1395هـ/1975م حيث تقرر تحويل وكالة الوزارة في وزارة الداخلية إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية، والتي أخذت على عاتقها تنظيم البلديات والمجتمعات القروية، وتعزز دورها أكثر مع صدور نظام البلديات والقرى في سنة 1397هـ/1977م³.

والجدير بالذكر أن أول انتخابات بلدية اجريت في المملكة العربية السعودية كانت في منطقة الرياض سنة 1382هـ/1963م، غير أنه وبعد زهاء 20 سنة- في منتصف الثمانينات- تم التراجع عن نهج الانتخابات البلدية، وتقليص صلاحيات الهيئات البلدية وتحويلها لصالح أجهزة الدولة المركزية، وبحلول 1426هـ/2005م صدر الأمر بعودة الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية حيث نظمت انتخابات بلدية في نفس السنة ضمت 179 مجلس بلدي، لتتظم بعدها في سنة 2011 م انتخابات لعهدة جديدة شهدت ارتفاع عدد المجالس البلدية إلى 258 مجلس، تلتها انتخابات 2015 التي تم فيها السماح للعنصر النسوي بالترشح والتصويت⁴.

² عهود طارق محمد فلمبان وآخرون، أثر تطور موازنات الإدارة المحلية لتحقيق الرؤية الوطنية. 2023 في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم الإدارة العامة، 1438هـ/2017م، ص ص 19، 20.

³ فهد بن نويصر الحريقي، عدنان بن عبد الله الشيحة، نحو تفعيل نظام المناطق كآلية للتخطيط الحضري في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، المجلد 30، العدد 03، 2002، ص 03.

⁴ الكتيب الإرشادي لأعضاء المجالس البلدية، أمانة منطقة الرياض، مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، ص10.

المطلب الثاني: تنظيم الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية

يختلف تنظيم الإدارة المحلية من دولة لأخرى، سواء من حيث أسلوب التنظيم الإداري الذي تقوم عليه، أو من حيث عدد الوحدات التي تشكلها، وذلك وفقاً للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تميز كل دولة، ففي المملكة العربية السعودية يوجد مستويين رئيسيين للإدارة المحلية هما القطاع المناطقي والبلدي.

هذا ويضم كل من القطاعين المناطقي والبلدي مجالس المناطق والمجالس المحلية والمجالس البلدية، مع الإشارة إلى أن المجالس المحلية توجد على مستوى المحافظات والمراكز والتي هي تابعة إدارياً لسلطة أمير المنطقة، ويشتمل نظام الإدارة المحلية في المملكة على خمسة أقسام رئيسية وهي: "فروع الوزارات في المناطق، السلطات البلدية، والسلطات المنطقية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الداخلية"⁵.

1- نظام المناطق:

يخضع تنظيم مناطق المملكة العربية السعودية لنظام خاص، يصدر بأوامر ملكية يحدد فيه المناطق التي تتشكل منها المملكة ومقرات إمارتها، فوفقاً للأمر الملكي رقم أ/92 الصادر بتاريخ 1412/08/27هـ والجاري العمل به حالياً والمتضمن نظام المناطق، فإن الأهداف الأساسية من تطبيق هذا النظام تتمثل في "رفع مستوى العمل الإداري والتنمية في مناطق المملكة... والمحافظة على الأمن والنظام، وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم، في إطار الشريعة الإسلامية"⁶.

ووفقاً لأحكام المادة الثالثة من الأمر الملكي أ/92 السالف الذكر، فإن كل منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية تضم من الناحية الإدارية مجموعة من المحافظات والمراكز، تنجزاً كلاً منها إلى قسمين، المحافظات فئة أ-، والمحافظات فئة ب-، والمراكز فئة أ- والمراكز فئة ب-، مع الإشارة إلى أن هذا التقسيم تراعى فيه مجموعة من الاعتبارات أهمها:

⁵ الكتيب الإرشادي لأعضاء المجالس البلدية، المرجع السابق، ص 07.

⁶ المادة الأولى، الأمر الملكي رقم أ/92، بتاريخ 1412/8/27هـ، المتضمن نظام المناطق 1412هـ، المملكة العربية السعودية.

الكثافة السكانية، الموقع الجغرافي، البعد الأمني، وتنظم المحافظات بأمر ملكي فهي تتبع إداريا لأمانة المنطقة، بينما تستحدث المراكز وتنظم إداريا وفقا لقرارات الوزير المكلف بالداخلية. وتضم المحافظات والمراكز مجالس محلية يتمثل هدفها الأساسي في دعم جهود مجلس المنطقة في تحديد احتياجات سكان المنطقة والمبادرة برفع مقترحاتهم إلى مجالس المناطق التي بدورها ترفعها إلى الهيئات المركزية ممثلة في وزارة الداخلية.

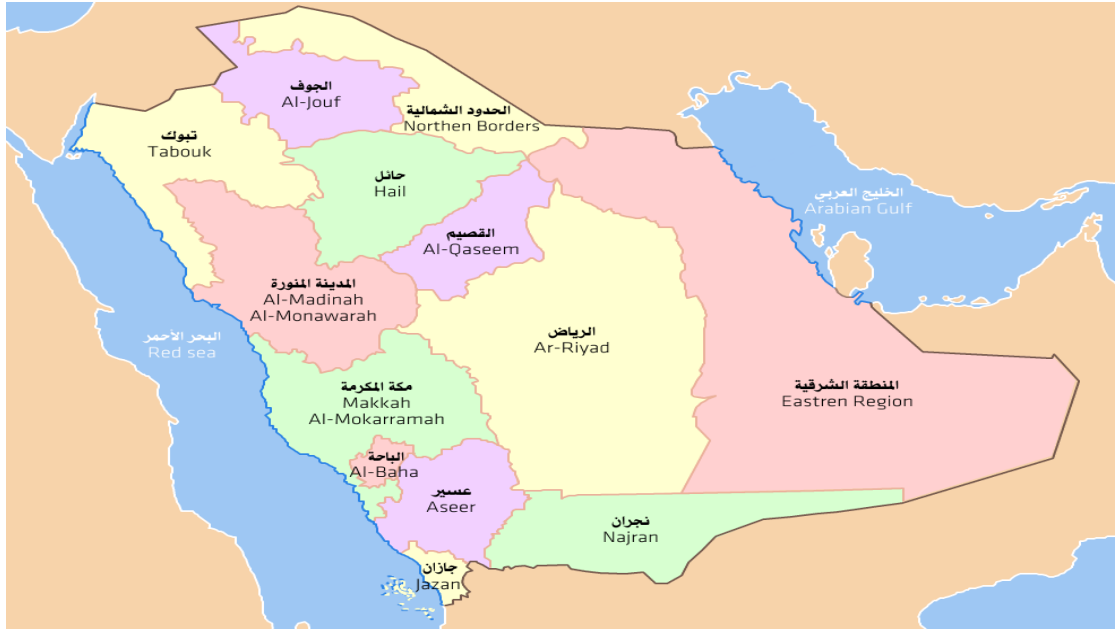
هذا وقد قسمت المملكة العربية وفقا لنظام المناطق إلى 13 منطقة كما هو موضح في الجدول أدناه، مع تحديد مقر إمارتها وعدد المحافظات التي تشتمل عليها كل منطقة:

اسم المنطقة	مقر إمارة المنطقة	عدد المحافظات
1- منطقة الرياض	مدينة الرياض	22
2- منطقة مكة المكرمة	مدينة مكة المكرمة	16
3- منطقة المدينة المنورة	مدينة المدينة المنورة	08
4- منطقة القصيم	مدينة بريدة	12
5- المنطقة الشرقية	مدينة الدمام	12
6- منطقة عسير	مدينة أبها	17
7- منطقة تبوك	مدينة تبوك	06
8- منطقة حائل	مدينة حائل	08
9- منطقة الحدود الشمالية	مدينة عرعر	03
10- منطقة جازان	مدينة جازان	16
11- منطقة نجران	مدينة نجران	06
12- منطقة الباحة	مدينة الباحة	09
13- منطقة الجوف	مدينة سكاكا	03

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الداخلية المملكة العربية السعودية.

توضح الخريطة أدناه توزيع مناطق المملكة العربية السعودية وفقا لتقسيم الإقليمي الحالي

استناد للأمر الملكي أ/92 المتعلق بنظام المناطق:



المصدر: موقع زاد نت، الرابط: متى-صدر-نظام-المناطق-بالسعودية/2023/02/27/ [https://www.zadnit.net/2023/02/27/](https://www.zadnit.net/2023/02/27/2023/02/27/)

تضم كل منطقة مجلسا يترأسه الامير يتكون من ممثل عن الأمير ووكيله، اضافة إلى رؤساء الهيئات الحكومية في المنطقة وعشرات من المواطنين الذين لهم كفاءة ومؤهلات، يجتمع مجلس المنطقة في دورة عادية كل 03 أشهر بمجموع 04 دورات في السنة المالية، وتتمثل أهم أدوار مجلس المنطقة فيما يلي:

- تحديد متطلبات واحتياجات المنطقة، واقتراحها على السلطات الوصية لإدراجها في جدول أعمال التنمية للدولة

- ترتيب البرامج والمشاريع في المنطقة وفقا للأولويات، واقتراح ادراجها في ميزانية الدولة السنوية.

- دراسة المخططات التنظيمية الخاصة بقرى ومدن المنطقة.

- متابعة ما يتم انجازه من خطط تنموية على مستوى المنطقة⁷.

وبالتالي فدور المجالس المناطق مهم على المستوى المحلي، فهي وإن كانت تحظى

بأدوار محدودة ومقتصرة على المبادرة والاقتراح، إلا أنها تساهم في اىصال انشغالات المواطنين

وحاجاتهم حسب الأولوية للهيئات المركزية العليا، التي تتكفل بعملية تحويل هذه المقترحات

والمبادرات لبرامج ومشاريع على أرض الواقع.

2- نظام البلديات:

نص نظام البلديات والقرى على أن "البلدية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري

"تتكون من هيئتين هما:

⁷ المادة 23 الأمر الملكي رقم أ/92، مرجع سابق.

المجلس البلدي: ويمارس سلطة التقرير والمراقبة⁸، يكون من أعضاء منتخبون ومعيّنون، يبلغ العدد الاجمالي للمجالس البلدية في المملكة العربية السعودية 684 مجلسا، فيما يبلغ العدد الكلي لأعضائها 3156 عضوا⁹.

رئيس البلدية: يمارس رئيس البلدية سلطة التنفيذ بمعاونة أجهزة البلدية، ويعد المرجع الأول كل شؤون البلدية فهو الذي يقوم بتمثيلها، ويقع على عاتقه مسؤولية تسييرها، ومتابعة العاملين بها استنادا للأنظمة والتعليمات السارية، كما يحوز على سلطة إصدار القرارات والتعليمات المنظمة لشؤون البلدية في حدود اختصاصه، ومن ضمن اختصاصاته ما يلي:

- إعداد مشاريع البرامج المراد تنفيذها خلال السنة المالية وتقديمها للمجلس البلدي.
- إدارة واردات ومصروفات البلدية وأموالها ومراقبة حساباتها وصيانة حقوقها.
- إعداد مشروع ميزانية البلدية وتنفيذها، وإبرام العقود.¹⁰

المبحث الثاني: اختلالات الإدارة المحلية في المملكة العربية ومستقبل الإصلاح

رغم الأدوار المحورية للإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية في عملية التنمية المحلية، إلا أن هنالك مجموعة من التحديات التي تحد من فاعلية الإدارة المحلية، والتي تعتبر عملية تشخيصها مهمة تمهيدا لصياغة مقترحات وحلول لها.

المطلب الأول: تحديات الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية

وتتمثل أهم المعوقات التي تواجه الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية فيما يلي:

1- هيمنة السلطة المركزية

ان الاعتراف للإدارة المحلية بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية لا يعد كافي لقيام هذه الوحدات المحلية، إذا لا بد أن تتمتع المجالس المحلية على مستوى هذه الوحدات بالاستقلال

⁸ المواد 01، 06، نظام البلديات والقرى، المملكة العربية السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/5 بتاريخ 1397/02/21هـ.

⁹ الكتيب الإرشادي لأعضاء المجالس البلدية، مرجع سابق، ص 07.

¹⁰ المواد 06، 28، 29، نظام البلدية والقرى، المرجع السابق.

الإداري عن السلطة المركزية في ممارستها لاختصاصاتها ومهامها، فوجود المجلس المحلي يعتبر شرطاً ضرورياً لقيام وحدات الإدارة المحلية، فالمجلس المحلي سواء كان قائماً على الانتخاب أو التعيين أوهما معاً، فإنه يضم نواب وممثلين عن سكان الإقليم ويكون الهدف الأساسي من وجوده الدفاع عن حقوق أبناء الإقليم المحلي والتعبير عن إرادتهم والسعي لتمثيلهم ورفع انشغالاتهم للجهات المعنية¹¹.

يتضح أن وحدات الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية لا تحظى باستقلال إداري عن السلطة المركزية، فالنظام الإداري الوطني لا زال يعتمد على الأجهزة المركزية وفروعها في عملية صناعة القرار الإقليمي والمحلي، من غير أن يكون للهيئات الإقليمية والمحلية سواء على مستوى المناطق أو البلديات اختصاصات تمكنها من صناعة القرار المحلي، وتكون لها حرية في إدارة موارها المالية، علاوة على غياب نظام خاص يبين بوضوح مهام واختصاصات الإدارة المحلية، ويفصل بين ما هو من اختصاصها، وما هو من مسؤولية السلطات الوطنية المركزية. وتظهر هيمنة السلطة المركزية جلية على الهيئات المحلية إذ لها الحق في حل مجلس المنطقة بأمر من رئيس مجلس الوزراء(الملك)، استناداً على مقترح من وزير الداخلية، حسب ما ورد في المادة 38 من نظام المناطق الحالي، دون أن يذكر النظام الخاص بالمناطق الحالات التي بموجبها يتخذ قرار الحل.

2- غلبة الطابع الاستشاري على مهام المجالس المحلية.

فالأوامر الملكية المتعلقة بتنظيم المناطق جاءت نصوصها بشكل عام ولم تفصل في أدوار الإدارة المحلية بشكل محدد، وقصرت دور مجلس المنطقة على تقديم المشورة للهيئات المركزية، وهو ما يخلق حالة من عدم التوازن بين دور المجالس المحلية والهيئات الحكومية، إذ يغلب على اختصاصات المجالس المحلية الطابع الاستشاري غير الملزم، سواء فيما يتعلق بالاقترح أو الإشراف أو إعداد الدراسات، بينما قرارات الهيئات المركزية هي قرارات الزامية

¹¹ محمد محمد بدران، الإدارة المحلية دراسات في المفاهيم والمبادئ العملية، المرجع السابق، ص 30،

وواجبة التنفيذ¹²، ومثال على ذلك ما ورد في المادة 23 من نظام المناطق، والمحددة لاختصاصات نظام المناطق، اذ تضمنت العبارات التالية: تحديد احتياجات... اقتراح إدراجها... تحديد المشاريع... اقتراح اعتمادها... متابعة تنفيذها. فكل اختصاصات المجلس مقتصرة على تقديم المشورة وليس للمجلس أي اختصاصات عملية يتخذها ويشرف على تنفيذها، باستثناء تلك التي تباشر السلطات المركزية تنفيذها ضمن مخططات السياسات العامة للدولة.

2- اشكالية الطبيعة القانونية للمحافظات والمراكز:

هنالك تباين في وجهات النظر بين الباحثين والمهتمين بشؤون الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية حول اعتبار المحافظات والمراكز وحدات إدارية محلية قائمة بذاتها ومتميزة عن المناطق والبلديات، فمن الجانب الهيكلي والتنظيمي فهي تتضمن مجالس محلية تحكمها قواعد محددة ما يمنحها الإقرار والاعتراف الضمني بوجودها ضمن نظام الإدارة المحلية في المملكة، رغم عدم امتلاكها لصلاحيات والاختصاصات التي تمكنها من اتخاذ قرار محورية ذات صلة بالتنمية المحلية. بينما يذهب بعض الباحثين إلى اعتبار المحافظات والمراكز مجرد تقسيمات إدارية جغرافية ثانوية، ولا ترتقى لكونها وحدات إدارية محلية، فهي تفتقد للعناصر الأساسية للمركزية الإقليمية، والمتمثلة في الشخصية المعنوية، والذمة المالية المستقلة، وبالتالي فوجود المجلس المحلي فيها الذي يشكل بالتعيين بقرار من الوزير المكلف بالداخلية استناداً لترشحات أمير المنطقة¹³، لا يعد أساساً لاعتبارها مستوى محلي مستقل وقائم بذاته ومنفصل عن سلطة إمارة المنطقة، على خلاف المناطق و البلديات اللذان ورد الاعتراف لهما في التشريعات القانونية بشكل صريح بالاستقلال المالي والإداري رغم ارتباطها الشديد بالسلطات المركزية.

¹² محمد نصر مهنا، تحديث في الإدارة العامة والمحلية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية مصر، 2005، ص 365.

¹³ عدنان الشيحة، فؤاد الديب، المرجع السابق، ص ص 7، 8.

المطلب الثاني: آفاق إصلاح نظام الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية

بعد تشخيص أبرز التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية، فإن ذلك يمهد الطريق للبحث عن مقترحات وحلول يمكن من خلالها تجاوز هذه العوائق وتحسين أداء الأجهزة الإدارية المحلية في أداء المهام والأدوار المنتظرة منها.

تعزيز الاستقلال المالي والإداري للمناطق والبلديات:

تمت الإشارة سابقاً إلى أن المادة الأولى من نظام البلدية والقرى للمملكة العربية السعودية أقرت للبلدية بالاستقلال المالي والإداري، غير أن هذا الاستقلال المالي والإداري يحتاج لتعزيز أكبر، بحيث يكون للمجالس البلدية اختصاصات واسعة في مجال إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية على مستوى الإقليم المحلي، كون أعضاء هذه المجالس على دراية أكثر من مؤسسات الدولة المركزية بمتطلبات وخصوصيات مناطقهم، وألا يقتصر دور هذه المجالس على مجرد رفع الانتشغالات للجهات الوصية على مستوى وزارة الداخلية ووزارة الشؤون البلدية والقروية، مع ضرورة صياغة نظام محدد يحدد بشكل جلي صلاحيات كل من مجالس المناطق والمجالس البلدية درأ لتداخل الصلاحيات بينهما وبين صلاحيات الهيئات المركزية على المستوى المركزي، وهو ما من شأنها تعزيز استقلالية المجالس المحلية في ممارسة الاختصاصات الموكلة لها بموجب هذا النظام.

كما أن معظم الإدارات المحلية في المملكة العربية السعودية تعتمد في تمويلها وبشكل كبير على المخصصات التي تقدمها السلطة المركزية، وذلك نتيجة لضعف إيراداتها واستثماراتها في دعم خزينتها، وبالتالي فهي بحاجة لتهيئة المناخ الملائم لتحفيز المبادرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب والرسوم واستغلال المرافق المحلية¹⁴، وتمكينها من أداء بمهام اقتصادية بشكل مباشر كالقيام بالمهام الانتاجية بمفردها وبإمكانياتها الخاصة، وإقامة المعارض المحلية

¹⁴ عبد المنعم غانم عز الدين، مستقبل الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية تطبيقاً على منطقة نجران،

وتنظيمها¹⁵ سواء على مستوى المناطق أو المحافظات والمراكز، أو على مستوى البلديات الأمر الذي سينعكس بشكل ايجابي وبتيح للإدارة المحلية الاستفادة من مداخل هذه المشروعات في تنمية الإقليم المحلي.

ترقية المحافظات والمراكز كمستوى ثالث للإدارة المحلية:

تتبع المحافظات والمراكز إداريا لسلطة إمارة المنطقة، ورغم أنها تضم مجالس محلية إلا أن القوانين المنظمة للإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية لم تعترف لها بالاستقلال المالي والإداري، ومهامها تصب في إطار تكامل الأدوار بين مجالسها ومجالس المناطق، وبالتالي فإن منح المحافظات والمراكز الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وترقيتها لمستوى إداري لامركزي مستقل من شأنه تخفيف الضغط عن مجالس المناطق والمجالس البلدية.

من جهة أخرى يساهم ذلك في الرفع من قدرات الأجهزة الإدارية المحلية على استيعاب حاجات المواطنين المتزايدة نتيجة للنمو السكاني المتسارع الذي تشهده المملكة العربية السعودية في العقود الأخيرة.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة نستنتج ما يلي:

- شهد نظام الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية تحولات بين المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية عبر محطات تاريخية مختلفة، فمع بداية تأسيس الدولة انصبت جهود السلطة المركزية على دعم سلطاتها على المستوى المحلي عن طريق ربط الإدارة المحلية مباشرة بسلطة المركز وزارة الداخلية، وزارة الشؤون البلدية والقروية-، وباستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية تغير توجه السلطة المركزية نحو تعزيز اللامركزية الإدارية وتوسيع صلاحية المناطق والبلديات.

¹⁵ العربي غويني، إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الإشارة لحالة الجزائر، النشر الجامعي الجديد: الجزائر، 2016، ص 63.

- يمثل نظام المناطق المستوى الأعلى للإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية وعلى مستوى مجلس المنطقة يتم صياغة مقترحات المشاريع والبرامج التنموية المحلية، بينما تمثل البلديات المستوى القاعدي للامركزية الإقليمية وتتمتع مجالسها باختصاصات متنوعة في مجال إدارة وتهيئة الإقليم المحلي.

- من أبرز التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية ارتباط هذه الأخيرة بشكل كبير بسلطة المركز على مستوى الوزارات، وهو ما يضعف من استقلالها الإداري والمالي عنها، إضافة إلى أن أغلب اختصاصات المجالس المحلية مقتصرة على دعم سلطة المركز بالمقترحات المتعلقة بتنمية الإقليم المحلي، علاوة على ذلك فإن مجالس المحافظات والمراكز ليس لها دور واضح على المستوى المحلي مقارنة بمجالس المناطق والبلديات.

- شهدت الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية في العقود الأخيرة العديد من الإصلاحات التي تعكس الإرادة السياسية للسلطة الحاكمة في تعزيز التوجه نحو اللامركزية المحلية، وهو ما انعكس بشكل ايجابي على تطور أساليب وطرق العمل الإداري وتقديم الخدمات للمواطنين.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- غويني العربي، إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الإشارة لحالة الجزائر، النشر الجامعي الجديد: الجزائر، 2016.
- 2- الكتيب الإرشادي لأعضاء المجالس البلدية، أمانة منطقة الرياض، مركز الملك سلمان للإدارة المحلية، ص07.
- 3- محمد بدران محمد، الإدارة المحلية دراسات في المفاهيم، المبادئ العملية، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 1986.
- 4- نصر مهنا محمد، تحديث في الإدارة العامة والمحلية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية مصر، 2005.

المقالات

- 1- الحريقي فهد بن نويصر، عدنان بن عبد الله الشبيحة، نحو تفعيل نظام المناطق كآلية للتخطيط الحضري في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، المجلد 30، العدد 03، 2002.
- 2- بن عبد الله الشبيحة عدنان، الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية: الوضع الراهن ونموذج مقترح*، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الرابع والعشرون، العلوم الإدارية- (1)، 2012.

3- عز الدين عبد المنعم غانم، مستقبل الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية تطبيقاً على منطقة نجران،
المجلة العربية للإدارة، المجلد 40، العدد 04، 2020.

القوانين والتشريعات:

1- الأمر الملكي رقم أ/92، بتاريخ 1412/8/27هـ، المتضمن نظام المناطق 1412هـ، المملكة العربية
السعودية.

2- نظام البلديات والقرى، المملكة العربية السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/5 بتاريخ
1397/02/21هـ.

المنشورات الجامعية:

1- فلمبان عهود طارق محمد وآخرون، أثر تطور موازنات الإدارة المحلية لتحقيق الرؤية الوطنية. 2023 في
المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم الإدارة العامة،
1438هـ/2017م.